

قرار بقانون رقم (15) لسنة 2018م بشأن المصادقة على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي مع حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية

رئيس دولة فلسطين

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

استناداً لأحكام القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م وتعديلاته، لاسيما أحكام المادة (43) منه، وبناءً على تنسيب مجلس الوزراء بتاريخ 2018/04/24م،

وعلى الصلاحيات المخولة لنا،

وتحقيقاً للمصلحة العامة،

وباسم الشعب العربي الفلسطيني،

أصدرنا القرار بقانون الآتي:

مادة (1)

المصادقة على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب المفروضة على الدخل ورأس المال، المبرمة بين حكومة دولة فلسطين وحكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية، المرفقة بهذا القرار بقانون.

مادة (2)

يعرض هذا القرار بقانون على المجلس التشريعي في أول جلسة يعقدها لإقراره.

مادة (3)

على الجهات المختصة كافة، كل فيما يخصه، تنفيذ أحكام هذا القرار بقانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية مع الاتفاقية الأصلية.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ: 2018/05/31 ميلادية

الموافق: 15/رمضان/1439 هجرية

محمود عباس

رئيس دولة فلسطين

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

اتفاقية

بين

حكومة فلسطين

وحكومة

جمهورية فنزويلا البوليفارية

لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق
بالضرائب المفروضة على الدخل ورأس المال



المادة " 1 "
الاشتراك البنين تشملهم الاتفاقية

تطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين في إحدى أو كلتا الدولتين المتعاقبتين.

المادة " 2 "
الضرائب التي تشملها الاتفاقية

1. تُطبق هذه الاتفاقية على ضرائب الدخل ورأس المال المفروضة نيابة عن دولة متعاقدة أو وحداتها السياسية أو منطقتها المحلية، بصرف النظر عن الطريقة التي فرضت بها.
2. تُعتبر الضرائب على الدخل ورأس المال جميع الضرائب المفروضة على الدخل الإجمالي، على رأس المال الكلي، أو على عناصر الدخل أو رأس المال، بما في ذلك الضرائب على الأرباح الناتجة عن التصرف في الأملاك المنقولة أو غير المنقولة، والضرائب على قيمة الكمية للرواتب أو الأجور المدفوعة من قبل المشاريع، وكذلك الضرائب على الزيادة في رأس المال.
3. إن الضرائب الحالية التي تسري عليها الاتفاقية هي بصفة خاصة:
 - أ- في حالة فنزويلا ؛
" ضريبة الدخل .
 - (ويشار إليها فيما يلي بـ "الضريبة الفنزويلية") .
 - ب- في حالة فلسطين ؛
ضريبة الدخل،
(ويشار إليها فيما يلي بـ "ضريبة فلسطين") .
4. تسري هذه الاتفاقية أيضا على أية ضرائب تماثل أو تشابه بصورة أساسية الضرائب الحالية وتُفرض بعد تاريخ توقيع هذه الاتفاقية، إضافة إلى هذه الضرائب، أو بدلا منها، وعلى السلطتين المختصتين في الدولتين المتعاقبتين أن تُخطر إحداهما الأخرى بآية تغييرات مهمة تجري على قوانين الضرائب فيهما.



المادة " 3 "

تعريفات عامة

1. لأغراض هذه الاتفاقية ، ما لم يقتض السياق خلاف ذلك :

- أ- يُقصد بمصطلح "فنزويلا" بالمعنى الجغرافي، ارض، جمهورية فنزويلا البوليفارية ويشمل ذلك أرضها، جزرها، بحيراتها وأنهارها، المياه الإقليمية، والمنطقة البحرية المجاورة، المياه الداخلية والمياه الإقليمية وجميع المناطق الواقعة داخل المياه الإقليمية وقاع البحر وما تحته لكل ما تم ذكره سابقاً، والمجال الجوي فوق هذه المناطق وكذلك المنطقة الاقتصادية الحصرية، والجرف القاري ما وراء المنطقة الاقتصادية، وجميع المناطق التي تمارس عليها الجمهورية الفنزويلية البوليفارية حق السيادة طبقاً للقوانين الدولية وتشريعها القومي.
- ب- يُقصد بمصطلح فلسطين جميع مناطق دولة فلسطين المحتلة وبالمعنى الجغرافي يشمل هذا التعبير المياه الإقليمية الشرقية، قاع البحر وما تحت قاع البحر والمناطق المحاذية للساحل وخارج المياه الإقليمية، حيث تمارس فلسطين حق السيادة طبقاً للقوانين الدولية وتشريعها القومي لغايات استثمار مواردها الطبيعية في كافة المناطق آنفة الذكر.
- ب- يُقصد بمصطلح دولة متعاقدة ومصطلح "الدولة المتعاقدة الأخرى" جمهورية فنزويلا البوليفارية أو "دولة فلسطين" حسبما يقتضي السياق ذلك ؛
- ت- يشمل مصطلح "شخص" فرد، شركة، أي هيئة أخرى من الأشخاص؛
- ث- يُقصد بمصطلح "شركة" أي شخص قانوني أو أي هيئة أخرى تعامل ككيان منفصل لأغراض التشريعية ؛
- ج- يُقصد بمصطلح "مشروع دولة متعاقدة" ومصطلح "مشروع الدولة المتعاقدة الأخرى" على التوالي مشروعا يُنفذه مقيم في دولة متعاقدة، ومشروعاً يُنفذه مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى؛
- ح- يُقصد بمصطلح "النقل الدولي" أي وسيلة نقل بالسفينة ، أو الطائرة، تُشغل من قبل مشروع دولة متعاقدة، باستثناء عندما تعمل السفينة أو الطائرة فقط بين أماكن تقع في الدولة المتعاقدة الأخرى؛
- خ- يُقصد بمصطلح "مركز القرار الفعال" المكان الذي تُتخذ فيه القرارات، المتعلقة بإدارة الشركة.



د- يُقصد بمصطلح 'مواطن' :

- (1) أي فرد يتمتع بجنسية دولة متعاقدة ؛
- (2) أي ش.خص قانوني، شراكة أو مؤسسة تستخدم صفتها الاعتبارية من القوانين السارية في دولة متعاقدة؛

ذ- يقصد بمصطلح 'السلطة المختصة' :

- (1) في حالة فنزويلا مراقب الإدارة الوطنية الموحدة لخدمات الضرائب والجمارك أو الممثل المفوض.
- (2) في حالة فلسطين، سلطة الضرائب الوطنية لدولة فلسطين، أو الوكالات المفوضة عنها.

2. فيما يتعلق بتطبيق هذه الاتفاقية من جانب دولة متعاقدة، فإن أي مصطلح غير مُعرّف فيها، ما لم يقتض السياق خلاف ذلك، يجب أن يكون له المعنى الخاص به بموجب قوانين تلك الدولة فيما يختص بالضرائب التي تسري عليها هذه الاتفاقية.

المادة " 4 " المقاييس

1. لأغراض هذه الاتفاقية، يُقصد بمصطلح 'مقيم في دولة متعاقدة' أي شخص يكون، وفقاً لقوانين تلك الدولة، خاضعاً للضريبة فيها بسبب محل إقامته، مسكنه، مكان إدارته، مكان التأسيس أو بسبب أي معيار آخر ذي طبيعة مشابهة، وكذلك يشمل تلك الدولة والوحدات السياسية والسلطات المحلية فيها، لكن هذه العبارة «ومع ذلك، لا تشمل أي شخص يكون خاضعاً للضريبة في تلك الدولة في ما يتعلق بالدخل الناجم من مصادر في تلك الدولة أو رأس مال فيها.

2. إذا أُعتبر الفرد وفقاً لأحكام الفقرة '1' مقيماً لدى كلتا الدولتين المتعاقبتين، فعندئذٍ يجب أن يقرر وضعه القانوني كما يلي :

- أ- يُعتبر بأنه مقيم لدى الدولة المتعاقدة التي يتوفر له فيها منزل دائم، فإذا كان لديه منزل دائم متوفر له في كلتا الدولتين، وجب اعتباره مقيماً لدى الدولة المتعاقدة التي تكون علاقاته الشخصية والاقتصادية فيها أوثق (مركز المصالح الحيوية) ؛
- إذا تعذر تحديد الدولة التي يوجد فيها مركز مصالحه الحيوية، أو إذا لم يقرر لديه منزل دائم في أي من الدولتين، أُعتبر مقيماً فقط في الدولة المتعاقدة التي له فيها مسكن معتاد ؛



ت- إذا كان له مسكن معناني في كلتا الدولتين أو لم يكن له ذلك في أي منهما، يُعتبر مقيماً فقط لدى الدولة المتعاقدة التي يحمل جنسيتها ؛

ث- إذا كان يحمل جنسية كلتا الدولتين أو لم يكن يحمل جنسية أي منهما، يُسوي المملكتان المختصتان في الدولتين المتعاقبتين هذه المسألة بالاتفاق المتبادل .
3. إذا أُعتبر الشخص غير الفرد وفقاً لأحكام الفقرة (1) مقيماً لدى كلتا الدولتين المتعاقبتين، فمُنذَرُ يجب اعتباره مقيماً لدى الدولة التي يقع فيها مكان إدارته الفعلية.

المادة " 5 " المنشأة الدائمة

1. لأغراض هذه الاتفاقية، يُقصد بمصطلح " المنشأة الدائمة " مكان عمل ثابت يتم من خلاله القيام بأعمال مشروع ما بصورة كاملة أو جزئية.

2. يشمل مصطلح " المنشأة الدائمة " على وجه الخصوص ما يلي ؛

أ- مكان الإدارة ؛

ب- الفرع ؛

ت- المكتب ؛

ث- المصنع ؛

ج- الورشة ؛

ح- منجم، بئر نطف، شاذ، أو مقلع حجارة أو أي مكان آخر لاستخراج الموارد الطبيعية.

3. موقعاً للبناء، مشروعاً للانشاء، للتجميع أو للتكريب، أو أعمال إشراف ذات علاقة بها، ولكن فقط إذا استمر ذلك الموقع، المشروع أو هذه النشاط لمدة تزيد على ستة أشهر تُعتبر منشأة دائمة؛

4. على الرغم من الأحكام السابقة لهذه المادة، لا يشمل مصطلح ' المنشأة الدائمة ' :

أ- استعمال المرافق فقط لغرض تخزين سلع أو بضائع تخص المشروع أو

عرضها أو تسليمها ؛ طالما أنها لا تُعتبر للبيع؛

ب- الاحتفاظ بمخزون من السلع أو البضائع تخص المشروع فقط لغرض

التخزين، العرض أو التسليم، طالما أنها لا تُعتبر للبيع؛



ت- الاحتفاظ بمخزون من السلع أو البضائع تخصص للمشروع فقط لغرض تصنيفها بواسطة مشروع آخر ؛

ث- الاحتفاظ بمكان عمل ثابت فقط لغرض شراء سلع أو بضائع، أو لجمع معلومات للمشروع ؛

ج- الاحتفاظ بمكان عمل ثابت فقط لغرض القيام بأي نشاط آخر ذي طابع تمهيدي أو مساعد للمشروع ؛

ح- الاحتفاظ بمكان عمل ثابت مخصص فقط لغرض القيام بأي مزيج من النشاطات المذكورة في الفقرات الفرعية من (أ) إلى (ج)، شريطة أن يكون النشاط الشامل لمكان العمل الثابت الناجم عن هذا المزيج من الأعمال ذات طابع تمهيدي أو مساعد.

5. على الرغم من أحكام الفقرتين (1) و (2) إذا عمل شخص -- يستثنى من ذلك وكيل ذو وضع مستقل تسري عليه أحكام الفقرة (7) - في دولة متعاقدة بالنيابة عن مشروع ولديه صلاحية، من المألوف له أن يمارسها في دولة متعاقدة لإبرام عقود باسم المشروع، فإن ذلك المشروع يُعتبر بأن لديه منشأة دائمة في تلك الدولة في ما يختص بأي نشاطات يتولاها ذلك الشخص لمصلحة المشروع، ما لم تكن نشاطات ذلك الشخص مقصورة على تلك المذكورة في الفقرة (4) التي، إذا مورست عن طريق مكان عمل ثابت، لا تجعل مكان العمل الثابت هنا منشأة دائمة بمقتضى أحكام تلك الفقرة.

6. على الرغم من الأحكام السابقة من هذه المادة، يُعتبر أنه لدى شركة التأمين لدولة متعاقدة، باستثناء إعادة التأمين، منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى، إذا كانت تُحصل أرباح التأمين في أراضي الدولة الأخرى، أو كانت تؤمن ضد أخطار تقع في تلك الدولة من خلال شخص عدا وكيل ذي وضع مستقل تسري عليه أحكام الفقرة (7).

7. لا يُعتبر مشروع أنه يملك منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى لمجرد أنه ينفذ أعمالاً في الدولة الأخرى عن طريق سمسار، وكيل عمولات عام، أو أي وكيل آخر ذي وضع مستقل، بشرط أن يعمل هؤلاء الأشخاص في مجال عملهم المعتاد. ومع ذلك، عندما تكون نشاطات هذا الوكيل مسخرة بالكلية أو شبه الكلية بالنيابة عن ذلك المشروع، لا يُعتبر وكيلاً مستقلاً بالمعنى المقصود في هذه الفقرة.

8. إن حقيقة أن كون شركة مقيمة في دولة متعاقدة تشرف على أو تخضع لإشراف شركة مقيمة لدى الدولة المتعاقدة الأخرى، أو تقوم بعمل في تلك الدولة الأخرى (سواء كان ذلك عن طريق منشأة دائمة أو غير ذلك)، لا تشكل أحدهما بحد ذاتها منشأة دائمة للشركة



المادة " 6 " الدخل من الأملاك غير المنقولة

1. الدخل الذي يحصل عليه مقيم في دولة متعاقدة من أملاك غير منقولة (بما في ذلك الدخل من الزراعة أو الغابات) واقعة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن يخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
2. يكون لمصطلح "الأملاك غير المنقولة" المعنى الشامل له بموجب قوانين الدولة المتعاقدة التي تقع فيها الأملاك المعنية. وتشمل هذا المصطلح، في أية حال، جميع الأملاك الملحقة بالأملاك غير المنقولة، والمواشي والمعدات المستعملة في الزراعة والغابات، والحقوق التي يطبق عليها أحكام القانون العام بشأن ملكية الأراضي، وحقوق الانتفاع بالأملاك غير المنقولة، والحقوق في الحصول على مدفوعات متغيرة أو ثابتة لقاء استخراج، أو حق استخراج المعادن وغيرها من الموارد الطبيعية. أما السفن والطائرات فلا تعتبر أملاكاً غير منقولة.
3. تطبق أحكام الفقرة (1) على الدخل المتأتي من الاستعمال المباشر للأملاك غير المنقولة، السماح بالإستخدام، أو استعمالها بأي شكل آخر.
4. تطبق أحكام الفقرتين (1) و(3) كذلك على دخل الأملاك غير المنقولة العائدة للمشروع، والدخل الناتج من الأموال غير المنقولة المستخدمة لأداء خدمات مهنية مستقلة حسب الأحكام المبينة في المادة 14، الفقرة 2 من هذه الاتفاقية.

المادة " 7 " أرباح الأعمال

1. تخضع أرباح مشروع ما في دولة متعاقدة للضريبة فقط في تلك الدولة ما لم يكن المشروع يقوم بعمل في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة دائمة تقع فيها. وإذا كان المشروع يقوم بعمل كما ذكر آنفاً، يجوز أن تخضع للضريبة أرباح المشروع في الدولة الأخرى ولكن بالقدر الذي ينسب منها إلى تلك المنشأة الدائمة ؛
2. مع مراعاة أحكام الفقرة (3)، حيث يقوم مشروع في دولة متعاقدة بعمل في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة دائمة تقع فيها، فإنه يجب أن تنسب، في كل دولة متعاقدة، إلى تلك المنشأة الدائمة الأرباح التي كان يمكن أن تحققها لو كانت هي مشروعاً قائماً بذاته مستقلاً يقوم بنفس الأعمال أو الأعمال المماثلة لها في ظل



الظروف نفسها أو المماثلة لها، ويتعامل على نحو مستقل كليا مع المشروع الذي يشكل هو منه منشأة دائمة.

3. عند تحديد أرباح منشأة دائمة، يسمح بإجراء خصم النفقات الفعلية التي تصرف لأغراض المنشأة الدائمة، بما في ذلك النفقات التنفيذية الإدارية العامة التي تصرف، سواء في الدولة التي تقع فيها المنشأة الدائمة أو في مكان آخر. ويحدد هذا الخصم وفقا للقانون المحلي للدولة المتعاقدة التي توجد بها المنشأة الدائمة.

ومع ذلك، لا يُسمح إجراء خصم يتعلق بمبالغ _ إن وجدت _ دفعت (عدا عن سداد النفقات الفعلية) من قبل المنشأة الدائمة للمكتب الرئيسي للمشروع أو أي مكاتب أخرى له عن طريق الأتاوات، رسوم، أو أي دفعات مشابهة أخرى تدفع في مقابل استخدام البراءات أو أي حقوق أخرى، أو عن طريق العمولات لخدمات محددة قدمت أو إدارة أو _ ما عدا في حالة البنك _ عن طريق فائدة على أموال أقرضت للمنشأة الدائمة.

ويطريقة مماثلة لا يُؤخذ في الاعتبار عند تحديد ربح المنشأة الدائمة المبالغ التي تضافت (عدا عن سداد النفقات الفعلية) المنشأة الدائمة من المركز الرئيسي أو أي مكاتب أخرى له عن طريق الأتاوات، رسوم، أو أي دفعات مشابهة أخرى تدفع في مقابل استخدام البراءات أو أي حقوق أخرى، أو عن طريق العمولات لخدمات محددة قدمت أو إدارة أو _ ما عدا في حالة البنك _ عن طريق فائدة على أموال أقرضت من قبل المنشأة الدائمة للمكتب الرئيسي للمشروع أو أي من مكاتبه الأخرى.

4. بقدر ما يُحدد العرف في دولة متعاقدة الأرباح للعائدة إلى منشأة دائمة على أساس توزيع مجموع أرباح المشروع على أجزائه المختلفة، فما من شيء في الفقرة (2) يمنع تلك الدولة المتعاقدة من تحديد الأرباح التي تخضع للضريبة يمثل هذا التوزيع كما جرى عليه العرف. بيد أن طريقة التوزيع المتبعة ينبغي أن تكون نزيهة وفقا للقواعد التي تضمنتها هذه المادة.

5. يجب أن لا تُنسب أرباح إلى منشأة دائمة لمجرد قيام تلك المنشأة الدائمة بشراء سلع أو بضائع للمشروع.

6. لأغراض أحكام الفقرات السابقة، تُحدد الأرباح التي تُنسب إلى المنشأة الدائمة بالطريقة نفسها مدة بعد سنة، ما لم يكن هناك سبب وجيه وكاف لخلاف ذلك.

7. حيث تشمل الأرباح أنواعا من الدخل تنص عليها على نحو مستقل مواد أخرى من هذه الاتفاقية، فإن أحكام تلك المواد لا تتأثر بأحكام هذه المادة.



المادة " 8 "النقل البحري والجوي

1. تخضع الأرباح الناجمة لمشروع دولة متعاقدة من تشغيل سفن أو طائرات في النقل الدولي للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها مكان الإدارة الفعلية للمشروع.
2. إذا كان مكان الإدارة الفعلية لمشروع للنقل البحري على متن إحدى السفن ، فإنه يعتبر يقع في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها ميناء موطن تلك السفينة ، أو ، إذا لم يكن هناك ميناء موطن كهذا، يعتبر بأنه يقع في الدولة المتعاقدة التي يكون مشغل السفينة مقيماً فيها.
3. أن أحكام الفقرة (1) تسري أيضاً على الأرباح الناجمة عن المشاركة في تجمع، أو عمل مشترك، أو وكالة تشغيل دولية.

المادة " 9 "المشاريع المشتركة

1. حيث
 - أ- إذا شارك مشروع في دولة متعاقدة، مشاركة مباشرة أو غير مباشرة، في أعمال الإدارة أو الإشراف أو في رأس المال الخاص بمشروع في الدولة المتعاقدة الأخرى، أو
 - ب- إذا شارك الأشخاص أنفسهم، مشاركة مباشرة أو غير مباشرة، في أعمال الإدارة أو الإشراف أو في رأس المال الخاص بمشروع في الدولة المتعاقدة ومشروع في الدولة المتعاقدة الأخرى،
 وإذا وضعت، في أي من الحالتين، شروط بين المشروعين في علاقتها التجارية أو المالية تختلف عن تلك التي يتم بين مشاريع مستقلة، فإن أي أرباح كانت مستحق لأحد المشروعين، لولا تلك الشروط، ولكن بسبب هذه الشروط، لم تتحقق، يمكن أن تُضم لأرباح ذلك المشروع وتخضع للضريبة تبعاً لذلك.
2. إذا كانت أرباح مشروع إحدى الدولتين المتعاقدين والخاضعة للضريبة في تلك الدولة تتضمن أرباحاً داخلية ضمن مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى وكانت الأرباح الداخلة ضمن أرباح ذلك المشروع تعتبر أرباحاً تحققت للمشروع التابع للدولة المذكورة أولاً إذا كانت الظروف القائمة بين المشروعين تعتبر مماثلة للظروف القائمة بين مشروعين مستقلين ، ففي هذه الحالة فإن الدولة المتعاقدة الأخرى تجري التعديل المناسب للضريبة



التي استحدثت فيها على تلك الأرباح، وعند إجراء هذا التعديل، فإنه يتعين إعمال الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية، ويجب على السلطين المستعنتين في الدولتين المتعاقبتين عند الاقتضاء أن تتشاورا حول هذا التعديل.

3. أن أحكام الفقرة 2 لا تنطبق في حال أنه بسبب إجراءات إدارية، قضائية أو قانونية نتج عنها في المحصلة النهائية تعديل الأرباح وزيادتها تحت الفقرة 1، وبسبب في أن أحد المشروعين تعرض لدفع الغرامات بسبب التهرب الضريبي.

المادة " 10 " أرباح الأسهم

1. يجوز أن تخضع أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيما في دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى .

2. ومع ذلك، أن أرباح الأسهم هذه يجوز أن تخضع أيضا للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تقيم فيها الشركة التي توزع الأرباح ووفقاً لقوانين تلك الدولة، ولكن إذا كان المالك المستفيد منها مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن الضريبة المفروضة هكذا، ينبغي أن لا تتجاوز؛

أ- (10%) من إجمالي مبلغ أرباح الأسهم إذا كان المالك المستفيد لهذه الأسهم شركة (غير شراكة) تملك مباشرة على الأقل 10% من رأس مال الشركة التي تدفع الأرباح.

ب- 15% من إجمالي مبلغ أرباح الأسهم في كل الحالات الأخرى. هذه الفقرة يجب أن لا تؤثر على ضريبة الشركة فيما يتعلق بالأرباح التي يتم دفع أرباح الأسهم منها .

3. يعني مصطلح " أرباح الأسهم" كما هو مستعمل في هذه المادة، الدخل من الأسهم، أسهم التمتع أو حقوق التمتع، أسهم التمددين، أسهم المؤسسين أو أي حقوق أخرى لا تعتبر ناجمة عن دين، وتساهم في الأرباح، وتعني أيضاً الدخل من حقوق معطاة من شركات تخضع للضريبة نفسها كالدخل من الأسهم بموجب قوانين الدولة التي تقيم فيها الشركة التي توزع أرباح الأسهم.

لا تسري أحكام الفقرتين (1) و (2) إذا كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم، المقيم في دولة متعاقدة، يقوم بعمل في الدولة المتعاقدة الأخرى، التي تقيم فيها الشركة التي تدفع أرباح الأسهم. من خلال منشأة دائمة تقع فيها، أو يقدم في تلك الدولة الأخرى



خدمات مهنية مستقلة من قاعدة ثابتة فيها، وكان امتلاك الاسهم الذي تُدفع بشأنه أرباح الأسهم مرتبطاً ارتباطاً فعلياً يمثل هذه المنشأة الدائمة أو القاعدة الثابتة، ففي هذه الحالة، يلحق أحكام المادة (7) أو أحكام المادة (14) من هذه الاتفاقية.

5. حيث تحصل شركة مقيمة في دولة متعاقدة على أرباح أو دخل من الدولة المتعاقدة الأخرى، فلا يجوز لتلك الدولة الأخرى أن تفرض أي ضريبة على أرباح الأسهم التي تدفعها الشركة، إلا إلى الحد الذي تدفع فيه أرباح الأسهم إلى مقيم في تلك الدولة الأخرى، أو إلى الحد الذي يكون فيه امتلاك الأسهم الذي تدفع بشأنه أرباح الأسهم متصلاً اتصالاً فعلياً بمنشأة دائمة أو قاعدة ثابتة تقع في تلك الدولة الأخرى، ولا يجوز اخضاع أرباح الشركة غير الموزعة للضريبة على أرباح الشركة غير الموزعة، حتى لو تكونت أرباح الأسهم المدفوعة أو الأرباح غير الموزعة كلياً أو جزئياً من أرباح دخل نشأ من تلك الدولة الأخرى.

المادة " 11 " الفائدة

1. إن الفائدة التي تنشأ في دولة متعاقدة وتُدفع إلى مقيم في دولة متعاقدة أخرى يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى .
 2. ومع ذلك، أن مثل هذه الفائدة يجوز أيضاً أن تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها، وطبقاً لقوانين تلك الدولة، ولكن إذا كان المُستلم هو المالك المستفيد لهذه الفائدة فإن الضريبة المفروضة هكذا، يجب أن لا تتجاوز (5%) من مبلغ الفائدة.
 3. على الرغم من أحكام الفقرة (2) ، فإن الفائدة المذكورة في الفقرة (1) تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة فقط حيث يكون مُستلم الفائدة مقيماً فيها، في حال تحقق أحد المتطلبات التالية:
- أ- كان مُستلم الفائدة حكومة الدولة المتعاقدة، البنك المركزي للدولة المتعاقدة، أو وحدة ميسانية أو سلطنة محلية فيها، والبنوك المملوكة كلياً من قبل الحكومة،
- ب- أو الفائدة مدفوعة من قبل أي أحد من الأشخاص المذكورين في الفقرة الفرعية أ.
- يعني مصطلح "الفائدة" كما هو مستعمل في هذه المادة، الدخل من حقوق الديون من كل نوع، سواء كانت مضمونة أو غير مضمونة برهن عقاري، وسواء كانت تحصل أو لا تحصل حقاً في المشاركة في أرباح المدين، وتعني على وجه الخصوص الدخل من السندات والأوراق المالية الحكومية، بما في ذلك العلاوات والمكافآت المرتبطة بذلك.



السندات والأوراق المالية. إن التزامات المفروضة لقاء التأخر في الدفع لا تُعتبر بمثابة فائدة لفرض هذه المادة.

5. لا تسري أحكام الفقرتين (1)، (2)، (3) إذا كان المالك المستفيد من الفائدة، المقيم في دولة متعاقدة، يقوم بعمل في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها تلك الفائدة، من خلال منشأة دائمة تقع فيها، وكان الدين الذي تدفع بشأنه الفائدة مرتبطاً ارتباطاً فعلياً بمثل هذه المنشأة الدائمة، ففي مثل هذه الحالة تُطبق أحكام المادة (7).
6. تُعتبر الفائدة بأنها ناشئة في دولة متعاقدة عندما يكون دافعها مقيماً في تلك الدولة. حيث أنه ومع ذلك، يكون الشخص الدافع للفائدة، سواء كان مقيماً في دولة متعاقدة أو لم يكن، ممالاً، في دولة متعاقدة منشأة دائمة لها صلة بمدىونية الفائدة المدفوعة، وجرى تحمل تلك الفائدة من جانب المنشأة الدائمة تلك، فعندئذ يجب أن تُعتبر تلك الفائدة بأنها ناشئة في الدولة المتعاقدة التي تقع فيها المنشأة الدائمة.
7. حيث أنه، بسبب وجود علاقة خاصة بين دافع الفائدة والمالك المستفيد منها، أو بين كليهما وشخص آخر، يتجاوز مبلغ الفائدة للمبلغ الذي كان يمكن الاتفاق عليه بين دافع الفائدة والمالك المستفيد منها في غياب مثل هذه العلاقة، فإن أحكام هذه المادة لا تسري إلا على المبلغ المذكور أخيراً. وفي هذه الحالة، فإن القسم الزائد من المدفوعات يبقى خاضعاً للضريبة وفقاً لقوانين كل دولة متعاقدة، مع أخذ الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية بعين الاعتبار.

المادة " 12 "

الائتاءات

1. الائتاءات الناشئة في دولة متعاقدة والمدفوعة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
2. ومع ذلك، أن مثل هذه الائتاءات يجوز أن تخضع أيضاً للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها وطبقاً لقوانين تلك الدولة، ولكن إذا كان المالك المستفيد منها مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن الضريبة المفروضة يجب أن لا تتجاوز (10%) من المبلغ الاجمالي للائتاءات.

إن مصطلح "ائتاءات" كما هو مستعمل في هذه المادة يعني الدفوعات من أي نوع يتم فيها كتعويض لقاء استعمال، أو الحق في استعمال أي حقوق طبع ونشر لأعمال أدبية، فنية أو علمية، بما في ذلك الأفلام السينمائية، أو الأفلام أو الأشرطة لنيت الإذاعي أو التلفزيوني، ولقاء أي براءة اختراع، علامة تجارية، تصميم أو نموذج،



مخطط، مصادرة أو تزييف إنتاج سرية، أو استخدام، أو الحق في استخدام المعدات، الصناعية، التجارية أو العلمية. أو لقاء معلومات تتعلق بالخبرة الصناعية، التجارية أو العلمية. إن كلمة آثارات تشمل أيضاً مدفوعات من أي نوع لأي شخص كتعبير عن تقديم أي خدمة فنية إدارية أو استشارية، وإذا وفرت هذه الخدمات المعرفة الفنية، الخبرة، المهارات، "اعرف كيف"، أو عمليات.

4. لا تسري أحكام الفقرتين (1) و (2) إذا كان المالك المستفيد من الآثارات، المقيم في دولة متعاقدة، يقوم بعمل في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها الآثارات، من خلال منشأة دائمة تقع فيها، وعن طريق الحق أو الملك الذي تدفع بشأنه الآثارات ويكون مرتبطاً ارتباطاً فعلياً بمثل هذه المنشأة الدائمة. ففي هذه الحالة تسري أحكام المادة (7).

5. تُعتبر الآثارات بأنها ناشئة في دولة متعاقدة عندما يكون دافعها مقيماً في تلك الدولة. وحيث أنه، وبسبب ذلك، يكون الشخص الدافع للآثارات، سواء كان مقيماً في دولة متعاقدة أو لم يكن، يملك في دولة متعاقدة منشأة دائمة جرى تحمل مسؤولية دفع الآثارات بشأنها، وجرى تحمل تلك الآثارات من جانب المنشأة الدائمة تلك، فعندئذ يجب أن تُعتبر تلك الآثارات بأنها ناشئة في الدولة التي تقع فيها المنشأة الدائمة.

6. حيث أنه بسبب وجود علاقة خاصة بين دافع الآثارات والمالك المستفيد منها، أو بين كليهما وشخص آخر، يتجاوز مبلغ الآثارات الذي له علاقة باستعمال أو الحق في استعمال المعلومات التي تدفع عليها الآثارات، المبلغ الذي كان يمكن الاتفاق عليه بين دافع الآثارات والمالك المستفيد منها في غياب مثل هذه العلاقة، فإن أحكام هذه المادة لا تسري إلا على المبلغ المذكور أخيراً. وفي هذه الحالة، فإن القسم الزائد من المدفوعات يبقى خاضعاً للضريبة وفقاً لقوانين كل دولة متعاقدة، مع أخذ الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية بعين الاعتبار.



المادة " 13 "

الأرباح الناتجة عن التصرف بالملكية (الأرباح
البرأسمالية)

1. الأرباح التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة من التصرف في أملاك غير منقولة والتي أشير إليها في المادة '6' وتقع في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
2. إن الأرباح الناجمة عن التصرف بأموال منقولة تشكل جزءاً من الأموال التجارية المنشأة دائمة يملكها مشروع تابع لدولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى، بما في ذلك تلك الأرباح الناجمة عن التصرف بهذه المنشأة الدائمة (وحددها أو مع المشروع بكامله)، يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
3. إن الأرباح الناجمة عن التصرف بمنغن أو طائرات تشغيل في النقل الدولي، أو من التصرف بأموال منقولة تتعلق بتشغيل وسائل النقل تلك، تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها مكان الإدارة الفعلية للمشروع.
4. إن الأرباح الناجمة عن التصرف بحصص أسهم رأس مال شركة تكون ملكيتها أساساً بشكل مباشر أو غير مباشر من أملاك غير منقولة تقع في دولة متعاقدة يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة.
5. إن الأرباح الناجمة عن التصرف بحصص أسهم غير تلك المذكورة في الفقرة 4 وتمثل مشاركة بنسبة 15% على الأقل في شركة مقيمة في دولة متعاقدة يجوز أن تخضع للضريبة في تلك الدولة.
6. إن الأرباح الناجمة عن التصرف بأملاك غير تلك المشار إليها في الفقرات السابقة، تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقوم فيها المتصرف بالملكيات.

المادة " 14 "

الخدمات الشخصية المستقلة

1. الدخل الذي يحققه شخص مقيم في دولة متعاقدة من خدمات مهنية أو أنشطة أخرى ذات طبيعة مستقلة يخضع للضريبة فقط في تلك الدولة، ويجوز أن يخضع أيضاً ذلك الدخل للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى في أي من الحالتين التاليتين :
- (أ) إذا كان الشخص له مكان ثابت تحت تصرفه بصفة منتظمة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى لأغراض القيام بنشاطه، في هذه الحالة، فإن ذلك المدة من



الدخل فقط والمتعلق بذلك القاعدة الثابتة، يجوز ان يخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى؛

(ب) أو إذا كانت إقامة الشخص في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى لمدة أو لمدد تزيد في مجموعها عن (183) يوماً في فترة أي الذي عشر شهراً تبدأ أو تنتهي في السنة المالية المنقضى عليها، في تلك الحالة، يجوز ان يخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى مقدار الدخل فقط الذي حصل عليه من الأنشطة التي قام بها في تلك الدولة الأخرى؛

2. يشمل مصطلح (الخدمات المهنية) برجه خاص النشاط المستقل العلمي، الأدبي، الفني، التربوي أو التعليمي وكذلك النشاط المستقل للخاص بالأطباء، المحامين، المهندسين، المهندسين المعماريين، أملاء الأسنان والمحاسبين.

المادة " 15 " الدخل من الوظيفة

1. وفقاً لأحكام هذه المادة والمواد '16' و '18' و '19'، تخضع للضريبة الرواتب والأجور والمكافآت المماثلة الأخرى التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة من التوظيف، فقط في تلك الدولة ما لم تكن الوظيفة تُمارس في الدولة المتعاقدة الأخرى. وإذا كانت تلك الوظيفة تُمارس في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن مثل هذا التعميم الذي ينجم عنها يجوز ان يخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

2. على الرغم من أحكام الفقرة (1)، المكافأة التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة فيما يتعلق بوظيفة تُمارس في الدولة المتعاقدة الأخرى، تخضع للضريبة فقط في الدولة المذكورة أولاً إذا:

أ- كان المثلثي موجوداً في الدولة الأخرى لمدة أو مدد لا تتجاوز في مجموعها (183) يوماً خلال مدة أي اثني عشر شهراً تبدأ أو تنتهي في السنة المالية المعنية؛

ب- وكانت المكافأة تُدفع من قبل صاحب عمل، أو نيابة عنه، ليس مقيماً في الدولة الأخرى؛

ج- ولا تتحمل المكافأة منشأ دائمة يملكها صاحب العمل في الدولة الأخرى. 3. على الرغم من الأحكام السابقة من هذه المادة، فإن المكافأة التي تتعلق بوظيفة تُمارس على متن سفينة أو طائرة تُشغل في النقل الدولي من قبل مشروع في دولة



متعاقدة تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة التي وقع فيها مكان الإدارة الفعلية المشروع.

المادة " 16 " ألعاب المديريين

إن ألعاب المديرين والمدفوعات المماثلة الأخرى التي يحصل عليها مقيم لدى دولة متعاقدة بصفتها عضواً في مجلس إدارة شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

المادة " 17 " النشطاء والرياضيون

1. على الرغم من أحكام المادة '14'، فإن الدخل الذي يحصل عليه مقيم في دولة متعاقدة من نشاطاته الفنية ككفنان مسرحي، سينمائي، إذاعي أو تلفزيوني، أو موسيقي، أو رياضي، من نشاطاته الفردية التي يمارسها في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن يخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
2. إذا كان الدخل المتعلق بالنشاطات الشخصية التي يمارسها فنان أو رياضي بصفته هذه لا يعود للفنان أو الرياضي نفسه، بل لشخص آخر، فإن ذلك الدخل، على الرغم من أحكام المادتين '7' و'14'، يجوز أن يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تمارس فيها نشاطات الفنان أو الرياضي.
3. الدخل الذي يحصل عليه مقيم في دولة متعاقدة من نشاطات يقوم بها في الدولة المتعاقدة الأخرى كما هو مفصل في الفقرة 2 من هذه المادة يخضع للضريبة فقط في الدولة الأخرى إذا كانت الزيارة لتلك الدولة الأخرى مُمولة بشكل كلي أو رئيسي من قبل الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً أو السلطات المحلية فيها، أو حدثت نتيجة اتفاقية أو ترتيب تقاضي أو رياضي بين حكومتَي الدولتين المتعاقبتين.



المادة " 18 " المعاشات التقاعدية

1. طبقاً لأحكام الفقرة 2 من المادة 19، إن المعاشات التقاعدية والمكافآت المشابهة الأخرى التي تُشفع لمقيم في دولة متعاقدة نتيجة توظيف سابق تخضع للضريبة في تلك الدولة.
2. على الرغم من أحكام الفقرة 1، الدفوعات التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة من قانون الضمان الاجتماعي للدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة الأخرى.

المادة " 19 " السلطات الحكومية

1.
 - أ- إن الرواتب والأجور والمكافآت المشابهة الأخرى، غير معاشات التقاعد، التي تدفعها دولة متعاقدة، أو سلطة محلية تابعة لها، إلى شخص فيما يتعلق بخدمات قدمت إلى تلك الدولة أو السلطة المحلية، تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة.
 - ب- ومع ذلك، فإن هذه الرواتب والأجور والمكافآت المشابهة الأخرى تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط، إذا قدمت الخدمات في تلك الدولة وكان الشخص مقيماً في تلك الدولة هو:
 - (1) من مواطني تلك الدولة؛ أو
 - (2) لم يصبح مقيماً في تلك الدولة فقط لغرض تقديم الخدمات.
2.
 - أ- إن أي شخص يُنفع له، أو يتلقى أموالاً مصدرها، الدولة المتعاقدة أو سلطة محلية فيها نظير تقديمه خدمات لهذه الدولة أو للسلطة المحلية يخضع للضريبة فقط في تلك الدولة.
 - ب- مع ذلك، إن معاش التقاعد هذا يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط، إذا كان الشخص مقيماً في تلك الدولة ومن مواطنيها.
3. تطبق أحكام المواد " 15"، " 16"، " 17" و" 18" على الرواتب والأجور والمكافآت المشابهة الأخرى، ومعاشات التقاعد، المتعاقدة بخدمات قدمت لأعمال تجارية تُدار من قبل دولة متعاقدة، أو سلطة محلية تابعة لها.



المادة " 20 " الطلبة

1. إن الدفعات التي يتلقاها الطالب متعلم الحرفة أو المتدرب الذي هو أو كان مباشرة قبل زيارته للدولة المتعاقدة مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى والموجود في الدولة المذكورة أولاً لغرض التعليم أو التدريب فقط، هذه الدفعات التي يتلقاها لغرض الدراسة، التعليم أو التدريب لا تخضع للضريبة في تلك الدولة بشرط أن هذه الدفعات تأتي من مصادر من خارج تلك الدولة.
2. بالنسبة للمنح، البعثات الدراسية والمكافآت من التوظيف عبر المقاطعة في الفقرة 1 فإن الطالب، متعلم الحرفة أو المتدرب الموصوف في الفقرة 1 يستحق أن تُعطى له، بالإضافة، نفس الإعفاءات، التخفيضات أو التخفيضات المتعلقة بالضرائب والتي يتمتع بها المقيمون في الدولة التي هو زائر بها طول فترة تعلمه أو تدريبه فيها.

المادة " 21 " المدرسون والسيداحسون

1. الفرد الذي هو أو كان مباشرة قبل زيارة دولة متعاقدة مقيماً في دولة متعاقدة أخرى وهو، في دعوة من حكومة الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً أو ضمن برنامج تبادل ثقافي رسمي موجود في تلك الدولة المتعاقدة لمدة لا تزيد عن عامين متتاليين فقط لغرض التعليم، تقديم محاضرات أو القيام بأبحاث في هذه المؤسسة يُعفى من الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة على المكافأة التي يتلقاها على هذه النشاطات، بشرط أن تُدفع هذه المكافأة من مصادر خارج تلك الدولة المتعاقدة.
2. إن أحكام الفقرة 1 من هذه المادة لا تنطبق على الدخل من بحث إذا كان هذا البحث يجري ليس للمصالح العامة بل للمصلحة الخاصة لشخص محدد أو أشخاص محددين.



المادة " 22 " السلطة الولائية

1. عناصر الدخل العائدة لمقيم في دولة متعاقدة، حيثما كان منشؤها ، والتي لم تتناولها المواد السابقة من هذه الاتفاقية، تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة.
2. لا تسري أحكام الفقرة (1) على الدخل، بخلاف الدخل من ممتلكات غير مأفولة كما هي معرفة في الفقرة (2) من المادة "6"، إذا كان المستفيد من هذا الدخل، المقيم في دولة متعاقدة، يقوم بعمل في الدولة المتعاقدة الأخرى، من خلال منشأة دائمة تقع فيها، أو يقدم في تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال قاعدة ثابتة فيها ، وحديث يرتبط الحق أو الملك الناجم عنه الدخل بمسيرة فعلية بهذه المنشأة الدائمة أو القاعدة الثابتة. وفي هذه الحالة تطبق أحكام المادة (7) .

المادة " 23 " رأس المال

1. رأس المال المتمثل في الأملاك غير المنقولة المشار إليها في المادة (6) والذي يملكه مقيم في دولة متعاقدة ويقع في الدولة المتعاقدة الأخرى ، يجوز أن يخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
2. رأس المال المتمثل في الأملاك المنقولة والذي يشكل جزءا من ملكية مشروع لمنشأة دائمة يمتلكها مشروع لدولة متعاقدة في دولة متعاقدة أخرى يجوز أن يخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى .
3. رأس المال المتمثل في السفن والطائرات التي تعمل في النقل الدولي والأملاك المنقولة المتعلقة بتشغيل هذه السفن والطائرات، يخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها مركز الإدارة الفعلي .
4. كل عناصر رأس المال الأخرى لم يتم في دولة متعاقدة تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة.



المادة " 24 "
الدولة الازدواج الضريبي

1. حيث يُحقّق مقيم في دولة متعاقدة دخلاً او يمتلك املاكاً (رأس مال) والتي يجوز ، بمقتضى احكام هذه الإتفاقية، ان تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى ، على الدولة المذكورة اولا ان تسمح؛
أ- اعتماد مبلغ من الضريبة على دخل ذلك المقيم بما يعادل مبلغ الضريبة المدفوع في تلك الدولة الأخرى؛
ب- اعتماد مبلغ من الضريبة على ممتلكات (رأس مال) ذلك المقيم بما يعادل مبلغ الضريبة المدفوع على الممتلكات (رأس المال) المدفوع في تلك الدولة الأخرى.
2. أن لا يتجاوز هذا الاعتماد الضريبي، في كلتا الحالتين، ذلك الجزء من ضريبة الدخل او الضريبة على الممتلكات والتي يتم حسابها قبل منح الخصم والمتعلقة بالدخل او الممتلكات (رأس المال) والتي يمكن ان تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.



المادة 25 "
عدم السيادة

1. لا يخضع مواطنو دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لأي ضريبة أو أي متطلبات متعلقة بها، تختلف عن تلك الضرائب والمتطلبات المتعلقة بها أو تكون أشد عينا من التي يخضع لها، أو يجوز أن يخضع لها، مواطنو تلك الدولة الأخرى في الظروف نفسها.
2. ينبغي أن لا تفرض الضريبة على منشأة دائمة يملكها مشروع من دولة متعاقدة في دولة متعاقدة أخرى، في تلك الدولة الأخرى بصورة أقل ملاءمة من الضريبة المفروضة على مشاريع تلك الدولة الأخرى تقوم بالأعمال نفسها، إن أحكام هذه المادة يجب أن لا تُفسر بأنها تلزم دولة متعاقدة بمنح المقيمين في الدولة الأخرى أي خصومات، إعفاءات وتخفيضات شخصية لأغراض الضريبة ممنوحة لهم بسبب وضع منفي أو مسؤوليات عائلية تمنحها الدولة إلى مقيميها.
3. باستثناء ما يُطبق عليه أحكام الفقرة 1 من المادة (9)، الفقرة 7 من المادة 11، أو الفقرة 6 من المادة 12، فإن الفائدة، الأتاوات والمكافآت الأخرى التي يدفعها مشروع من دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يجب، لغرض تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة والعائدة لهذا المشروع، أن تكون قابلة للخصم تحت نفس الظروف كأنها تُفقد إلى مقيم في الدولة المذكورة الأولى. وبشكل مماثل، فإن أي ديون على مشروع من دولة متعاقدة لمصالح مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يجب، لغرض تحديد الممتلكات الخاضعة للضريبة لهذا المشروع، أن تكون قابلة للخصم تحت نفس الظروف وكأنها قد كانت متصلة بمقيم في الدولة المذكورة الأولى.
4. إن مشاريع دولة متعاقدة، والتي يملك رأس مالها كلياً أو جزئياً أو يشرف عليها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، واحد أو أكثر من المقيمين في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجب أن لا تخضع في الدولة المذكورة الأولى لأي ضرائب أو متطلبات متعلقة بها تختلف عن أو تكون أشد عينا من الضريبة المفروضة والمتطلبات المتعلقة بها التي تخضع لها أو يجوز أن تخضع لها مشاريع مماثلة أخرى تابعة للدولة المذكورة الأولى.



المادة 26
أجراء الانسحاب المتبادل

1. إذا اعتبر شخص أن الفصل إحدى الدولتين المتعاقبتين أو كليهما تؤدي أو ستؤدي إلى فرض مترافق عليه لا تتفق مع أحكام هذه الاتفاقية، فإنه يجوز له، بصرف النظر عن المعالجات التي يوفرها القانون المحلي في هاتين الدولتين، أن يرفع قضيته إلى السلطة المختصة لدى الدولة المتعاقدة التي يفهم فيها أو إذا كانت قضيته ترد تحت الفقرة (1) من المادة (25)، إلى تلك في الدولة المتعاقدة التي يكون مواطناً فيها. ويجب رفع القضية خلال ثلاث سنوات من التليغ الأول للإجراء الذي يؤدي إلى فرض مترافق لا تتفق مع أحكام الاتفاقية.
2. تسمى السلطة المختصة، إذا بدا لها الاختراض مبرراً وإذا لم تتوصل بنفسها إلى حل بصورة مرضية، إلى حل القضية بالاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى، وذلك من أجل تجنب الضريبة التي لا تتفق مع الاتفاقية. وينفذ أي اتفاق يتم التوصل إليه بالرغم من أي أحكام تتعلق بمرور الزمن وحدوده في القانون المحلي للدولة المتعاقدة.
3. تسمى السلطات المختصة في الدولة المتعاقدة لأن تحل بالاتفاق المتبادل أية مصاعب أو شكوك ناشئة عن تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها. وإذا استمر الاختلاف بعد مدة أشهر، الحالة سوف يتم حلها بالتفاوض المباشر بين الفريقين من خلال القنوات الدبلوماسية. ويجوز لهما أيضاً التفاوض مع إزالة الازدواج الضريبي في الحالات غير المنصوص عليها في الاتفاقية.
4. يجوز للسلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين الاتصال ببعضهما مباشرة بغرض التوصل إلى اتفاق في معنى الفقرات السابقة.



المادة 27 " تبديل المعلومات

1. تتبادل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين ما يلزم من المعلومات لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية أو إدارة تنفيذ أحكام القوانين المحلية التي لها علاقة بالضرائب المغطاة في هذه الاتفاقية في الدولتين المتعاقبتين وبشكل لا يتناقض مع الاتفاقية. تبادل المعلومات غير محدود بالمادة 1.

أية معلومات تحت الفقرة 1 تتلقاها دولة متعاقدة يجب أن تعامل كمعلومات سرية بالطريقة نفسها كمعلومات التي يتم الحصول عليها بموجب القوانين المحلية لتلك الدولة، ولا يجب البوح بها إلا للأشخاص أو السلطات (بما في ذلك المحاكم والهيئات الإدارية) المناط بها أمر التقدير أو الجباية، التحصيل أو المقاضاة المتعلقة بالضرائب، أو في بث الاختلافات المتعلقة بتلك الضرائب في الفقرة 1. وعلى أولئك الأشخاص أو تلك السلطات أن لا تستعمل تلك المعلومات إلا لهذه الأغراض، ويؤكدونهم البوح بالمعلومات في إجراءات المحاكم العامة أو القرارات القضائية، وعلى السلطات المختصة، ومن خلال التشاور، تطوير الشروط والوسائل والتقنيات الملائمة فيما يتعلق بتبادل هذه المعلومات ويشمل ذلك، عند الاقتضاء، تبادل المعلومات بخصوص التجنب الضريبي.

2- لا يجب في أي حال من الأحوال تفسير أحكام الفقرة (1) بأنها تفرض على دولة متعاقدة الالتزام:

- أ- تنفيذ إجراءات إدارية لا تتفق مع القوانين و الإجراءات الإدارية لتلك الدولة أو الدولة المتعاقدة الأخرى.
- ب- تقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها بموجب القوانين أو الإجراءات الإدارية العادية لتلك الدولة أو الدولة المتعاقدة الأخرى.
- ج- تقديم معلومات تكشف عن أي سر تجاري، خاص بالأعمال، صناعي أو مهني، أو طريقة إنتاج، أو معلومات يكون الكشف عنها مخالفاً للممارسة العامة (للأنظمة العام).



المادة " 28 "
أعضاء البعثات الدبلوماسية و الوظائف القنصلية

ليس في هذه الاتفاقية ما يخل بالامتيازات المالية لأعضاء البعثات الدبلوماسية و الوظائف القنصلية بمقتضى القواعد العامة في القانون الدولي أو بمقتضى أحكام اتفاقيات خاصة .

المادة " 29 "
سريان الاتفاقية

1. يجب على كل دولة متعاقدة ان تُفعل الدولة الأخرى من خلال القنوات الدبلوماسية اكتمال الإجراءات المطلوبة حسب قانونها لسريان هذه الاتفاقية. الاتفاقية تصبح سارية المفعول في اليوم الأول من الشهر الثاني الذي يلي الشهر الذي تم فيه اسلام هذه الإخطارات الأخيرة .
2. وتسري أحكام هذه الاتفاقية :
أ- فيما يتعلق بالضرائب التي تُحجز من المنيع، بالنسبة للمبالغ التي تُدفع في أو بعد اليوم الأول من يناير (كانون الثاني) الذي يلي التاريخ الذي تصبح فيه الاتفاقية سارية المفعول؛

ب- فيما يتعلق بالضرائب الأخرى، بالنسبة للسنوات الضريبية التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من يناير (كانون الثاني) الذي يلي التاريخ الذي تصبح فيه الاتفاقية سارية المفعول.



المادة " 30 "
إنهاء الاتفاقية

إن هذه الاتفاقية تبقى سارية المفعول حتى تُنتهى من قبل إحدى الدولتين المتعاقبتين .
يمكن أن تُنتهى إحدى الدولتين المتعاقبتين الاتفاقية من خلال اقتراعات الدبلوماسية
بإعطاء إخطار للإنهاء ، في هذه الحالة ، تُعتبر الاتفاقية منتهية بعد ستة شهور من
إعطاء إخطار الإنهاء. في هذه الحالة يتوقف تأثير الاتفاقية.
وإشهاداً بذلك فإن الموقعين أدناه، المأموذين بذلك حسب الأسسول ، قد وقعوا هذه الاتفاقية.

حررت في كاراكاس، جمهورية فنزويلا البوليفارية في السادس عشر من شهر ايار من السنة
الميلادية 2014. من نسختين أصليتين باللغة الإنجليزية والإسبانية، كل النصوص لها نفس
الحجية القانونية.

عن جمهورية فنزويلا البوليفارية

الياس جوا ميلانو

وزير الخارجية

عن حكومة دولة فلسطين

رياض المالكي

وزير الخارجية



AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF PALESTINE AND THE
GOVERNMENT OF THE BOLIVARIAN REPUBLIC OF VENEZUELA FOR
THE AVOIDANCE OF DOUBLE TAXATION AND THE PREVENTION OF
FISCAL EVASION WITH RESPECT TO TAXES ON INCOME AND ON
CAPITAL

Article 1
PERSONS COVERED

This Agreement shall apply to persons who are residents of one or both of the Contracting States.

Article 2
TAXES COVERED

1. This Agreement shall apply to taxes on income and on capital imposed on behalf of each Contracting State or of its political subdivision or local authorities, irrespective of the manner in which they are levied.
2. There shall be regarded as taxes on income and on capital all taxes imposed on total income, on total capital, or on elements of income or of capital, including taxes on gains from the alienation of movable or immovable property, taxes on the total amounts of wages or salaries paid by enterprises, as well as taxes on capital appreciation.
3. The existing taxes to which the Agreement shall apply are in particular:
 - a) In the case of Venezuela:

income tax,
(hereinafter referred to as "Venezuelan tax").
 - b) In the case of Palestine:

income tax,
(hereinafter referred to as "Palestine tax").
4. The Agreement shall apply also to any identical or substantially similar taxes which are imposed after the date of entry into force of the Agreement in addition to, or in place of, the existing taxes. The competent authorities of the Contracting States shall notify each other of any substantial changes which have been made in their respective taxation laws.

Artículo 3
GENERAL DEFINITIONS

1. For the purposes of this Agreement, unless the context otherwise requires:

a. the term "Venezuela" means in its geographical sense, the territory of the Bolivarian Republic of Venezuela, including its land territory, islands, lakes and rivers, territorial sea, contiguous maritime zone, internal waters and waters included within the straight base lines adopted by the Bolivarian Republic of Venezuela, seabed and under the seabed of the aforementioned, and the air space over those areas, as well as the exclusive economic zone, and the continental shelf beyond the exclusive economic zone, over which the Bolivarian Republic of Venezuela exercises in accordance with its legislation and international law, sovereign rights or jurisdiction;

The term "Palestine" means all Occupied Palestine State territories and in a geographic sense this term includes the east territorial sea, the seabed and under the seabed adjacent to the coast and beyond the territorial sea over which Palestine exercises sovereignty in conformity with international laws and regulations, with the purpose of using the natural resources in the aforementioned areas.

- b. the terms "a Contracting State" and "the other Contracting State" means the Bolivarian Republic of Venezuela or the State of Palestine as the context requires;
- c. the term "person" includes an individual, a company and any other body of persons;
- d. the term "company" means any legal person or any entity which is treated as a separate entity for tax purposes;
- e. the terms "enterprise of a Contracting State" and "enterprise of the other Contracting State" means respectively an enterprise carried on by a resident of a Contracting State and an enterprise carried on by a resident of the other Contracting State;
- f. the term "international traffic" means any transport by a ship or aircraft operated by an enterprise of a Contracting State, except when the ship or aircraft is operated solely between places situated in the other Contracting State;
- g. the term "center of effective management" means the place for making decisions regarding the management and administration of the company.

h. the term "national" means:

- (i) any individual possessing the nationality of a Contracting State;
- (ii) any legal person, partnership or association deriving its status as such from the laws in force in a Contracting State;

i. the term "competent authority" means:

- (i) in the case of Venezuela, the Superintendent of the Integrated National Service of Tax and Custom Administration (Servicio Nacional Integrado de Administración Aduanera y Tributaria - SENIAT), or his authorized representative;

- (ii) in the case of Palestine, National Tax Authority of the State of Palestine, or his authorized agencies

- 2. In regards to the application of the Agreement by a Contracting State any term not defined therein shall, unless the context otherwise requires, have the meaning that it has under the law of that Contracting State concerning the taxes to which the Agreement applies, any meaning under the applicable tax laws of that State prevailing over a meaning given to the terms under the laws of that State.

Article 4 RESIDENT

- 1. For the purposes of this Agreement, the term "resident of a Contracting State" means any person, who, under the laws of that State, is liable to tax therein by reason of his domicile, residence, place of management, place of incorporation or any other criteria of a similar nature, and it also includes that State and any political subdivision or local authority thereof. This term, however, does not include any person who is liable to tax in that State with respect to income from sources in that State or capital situated therein.
- 2. Where by reason of the provision of paragraph 1 an individual is a resident of both Contracting States, then his status shall be determined as follows:
 - a) he shall be deemed to be a resident of the State in which he has a permanent home available to him; if he has a permanent home available to him in both States, he shall be deemed to be a resident only of the State with which his personal and economic relations are closer (center of vital interests);

- b) if the State in which he has his center of vital interests cannot be determined, or if he does not have a permanent home available to him in either State, he shall be deemed to be a resident only of the State in which he has an habitual abode;
 - c) if he has an habitual abode in both States or in neither of them, he shall be deemed to be a resident only of the State of which he is a national;
 - d) if he is a national of both Contracting States or of neither of them, the competent authorities of the Contracting States shall settle the question by mutual agreement.
3. Where by reason of the provisions of paragraph 1, a person other than an individual is a resident of both Contracting States, then it shall be deemed to be a resident only in the state in which its place of effective management is situated.

Article 5 PERMANENT ESTABLISHMENT

1. For the purposes of this Agreement, the term "permanent establishment" means a fixed place of business through which the business of an enterprise is wholly or partly carried on.
2. The term "permanent establishment" includes especially:
 - a) a place of management;
 - b) a branch;
 - c) an office;
 - d) a factory;
 - e) a workshop;
 - f) a mine, an oil or gas well, a quarry or any other place of extraction of natural resources.
3. A building site, a construction, assembly or installation project or supervisory activity in connection therewith, constitutes a permanent establishment only if such site, project or activity lasts, more than 6 months;
4. Notwithstanding the preceding provisions of this article, the term "permanent establishment" shall be deemed not to include:

- a) the use of facilities solely for the purpose of storage, or display or delivery of goods or merchandise belonging to the enterprise; as long as it is not considered a sale;
- b) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of storage, display or delivery; as long as it is not considered a sale;
- c) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of processing by another enterprise;
- d) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of purchasing goods or merchandise or of collecting information, for the enterprise;
- e) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of carrying on, for the enterprise, any other activity of a preparatory or auxiliary character;
- f) The maintenance of a fixed place of business solely for any combination of activities mentioned in sub-paragraph a) to e) provided that the overall activity of the fixed place of business resulting from this combination is of a preparatory or auxiliary character.

5. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2, where a person - other than an agent of an independent status to whom paragraph 7 applies - is acting in a Contracting State on behalf of an enterprise and has, and habitually exercises in a Contracting State an authority to conclude contracts in the name of the enterprise, that enterprise shall be deemed to have a permanent establishment in that State in respect of any activities which that person undertakes for the enterprise, unless the activities of such persons are limited to those mentioned in paragraph 4 which, if exercised through a fixed place of business, would not make this fixed place of business a permanent establishment under the provisions of that paragraph.
6. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, an insurance enterprise of a Contracting State shall, except in regard to re-insurance, be deemed to have a permanent establishment in the other Contracting State if it collects premiums in the territory of that other State or insures risks situated therein through a person other than an agent of an independent status to whom paragraph 7 applies.
7. An enterprise shall not be deemed to have a permanent establishment in the other Contracting State merely because it carries on business in the other Contracting State through a broker, general commission agent or any other agent of an independent status, provided that such persons are acting in the ordinary course of their business. However, when the

activities of such an agent are devoted wholly or almost wholly on behalf of that enterprise, he will not be considered an agent of an independent status within the meaning of this paragraph.

6. The fact that a company which is a resident of a Contracting State controls or is controlled by a company which is a resident of the other Contracting State, or which carries on business in that other State (whether through a permanent establishment or otherwise), shall not of itself constitute either company a permanent establishment of the other.

Article 6 INCOME FROM IMMOVABLE PROPERTY

1. Income derived by a resident of a Contracting State from immovable property (including income from agriculture or forestry) situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.
2. The term "immovable property" shall have the meaning which it has under the law of the Contracting State in which the property in question is situated. This term shall in any case include property accessory to immovable property, livestock and equipment used in agriculture and forestry, rights to which the provisions of general law respecting landed property apply, usufruct of immovable property and rights to variable or fixed payments as consideration for the working of, or the right to work, mineral deposits, sources and other natural resources. Ships and aircraft shall not be regarded as immovable property.
3. The provisions of paragraph 1 shall apply to income derived from the direct use, letting, or use in any other form of immovable property.
4. The provisions of paragraph 1 and 3 shall also apply to the income from immovable property of an enterprise and to income from immovable property used for the performance of independent personal services in accordance with the provisions presented in article 14, paragraph 2 in this Agreement.

Article 7 BUSINESS PROFITS

1. The profits of an enterprise of a Contracting State shall be taxable only in that State unless the enterprise carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein. If the enterprise carries on business as aforesaid, the profits of the enterprise may be taxed in the other State, but only so much of them as is attributable to that permanent establishment.

2. Subject to the provisions of paragraph 3, where an enterprise of a Contracting State carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, there shall in each Contracting State be attributed to that permanent establishment the profits which it might be expected to make if it were a distinct and separate enterprise engaged in the same or similar activities under the same or similar conditions and dealing wholly independently with the enterprise of which it is a permanent establishment.
3. In the determination of the profits of a permanent establishment, there shall be allowed as deductions expenses which are incurred for the purposes of business of the permanent establishment, including executive and general administrative expenses so incurred, whether in the State in which the permanent establishment is situated or elsewhere, which are allowed under the provisions of the domestic law of the Contracting State in which the permanent establishment is situated. However, no such deduction shall be allowed in respect of amounts, if any, paid (otherwise than towards reimbursement of actual expenses) by the permanent establishment to the head office of the enterprise or any of its other offices by way of royalties, fees or other similar payments in return for the use of patents or other rights, or by way of commission for specific services performed or for management, or, except in the case of a bank, by way of interest on moneys lent to the permanent establishment. Likewise, no account shall be taken, in the determination of the profits of a permanent establishment, for amounts charged (other than towards reimbursement of actual expenses), by the permanent establishment to the head office of the enterprise or any of its other offices, by way of royalties, fees or other similar payments in return for the use of patents or other rights, or by way of commission for specific services performed or for management, or, except in the case of a bank, by way of interest on moneys lent to the head office of the enterprise or any of its other offices.
4. Insofar as it has been customary in a Contracting State to determine the profits to be attributed to a permanent establishment on the basis of an apportionment of the total profits of the enterprise to its various parts, nothing in paragraph 2 shall preclude that Contracting State from determining the profits to be taxed by such an apportionment as may be customary; the method of apportionment adopted shall, however, be such that the result shall be in accordance with the principles contained in this Article.
5. No profits shall be attributed to a permanent establishment by reason of the mere purchase by that permanent establishment of goods or merchandise for the enterprise.
6. For the purposes of the preceding paragraphs, the profits to be attributed to the permanent establishment shall be determined by the same method year by year unless there is good and sufficient reason to the contrary.

7. Where profits include items of income which are dealt with separately in other Articles of this Agreement, then the provisions of those Articles shall not be affected by the provisions of this Article.

Article 6 SHIPPING AND AIR TRANSPORT

1. Profits derived by an enterprise of a Contracting State from the operation of ships or aircraft in international traffic shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management is situated.
2. If the place of effective management of a shipping enterprise is aboard a ship, then it shall be deemed to be situated in the Contracting State in which the home harbor of the ship is situated, or, if there is no such home harbor, in the Contracting State of which the operator of the ship is a resident.
3. The provisions of paragraph 1 shall also apply to profits from the participation in a pool, a joint business or an international operating agency.

Article 8 ASSOCIATED ENTERPRISES

1. Where
 - a) an enterprise of a Contracting State participates directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of the other Contracting State, or
 - b) the same persons participate directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of a Contracting State and an enterprise of the other Contracting State,
 and in either case conditions are made or imposed between the two enterprises in their commercial or financial relations which differ from those which would be made between independent enterprises, then any profits which would, but for those conditions, have accrued to one of the enterprises, but, by reason of those conditions, have not so accrued, may be included in the profits of that enterprise and taxed accordingly.
2. Where a Contracting State includes in the profits of an enterprise of that State—and taxes accordingly—profits on which an enterprise of the other Contracting State has been charged to tax in that other State and the profits so included are profits which would have accrued to the enterprise of the first-mentioned State if the conditions made between the two enterprises had been those which would have been made between independent enterprises, then that other State shall make an appropriate

١٤

adjustment to the amount of the tax charged therein on those profits. In determining such adjustment, due regard shall be had to the other provisions of this Agreement and the competent authorities of the Contracting States shall, if necessary, consult each other.

3. The provisions of paragraph 2 shall not apply where judicial, administrative or other legal proceedings have resulted in a final ruling that by actions giving rise to an adjustment of profits under paragraph 1, one of the enterprises concerned is liable to penalty with respect to fraud, gross negligence or wilful default.

Article 10 Dividends

1. Dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.
2. However, such dividends may also be taxed in the Contracting State of which the company paying the dividends is a resident and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the dividends is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed:
 - a) 10 percent of the gross amount of the dividends if the beneficial owner is a company (other than a partnership) which holds directly at least 10 per cent of the capital of the company paying the dividends;
 - b) 15 percent of the gross amount of the dividends in all other cases.

This paragraph shall not affect the taxation of the company in respect of the profits out of which the dividends are paid.

3. The term "dividends" as used in this Article means income from shares, "jouissance" shares or "jouissance" rights, mining shares, founders' shares or other rights not being debt-claims, participating in profits, as well as income from other corporate rights which is subjected to the same taxation treatment as income from shares by the laws of the State of which the company making the distribution is a resident.
4. The provisions of paragraph 1 and 2 of this Article shall not apply if the beneficial owner of the dividends, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State of which the company paying the dividends is a resident, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with such

permanent establishment or fixed base, in such case the provisions of article 7 or article 14 of this Agreement, as the case may be, shall apply.

5. Where a company which is a resident of a Contracting State derives profits or income from the other Contracting State, that other State may not impose any tax on the dividends paid by the company, except insofar as such dividends are paid to a resident of that other State or insofar as the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with a permanent establishment or a fixed base situated in that other State, nor subject the company's undistributed profits to a tax on the company's undistributed profits, even if the dividends paid or the undistributed profits consist wholly or partly of profits or income arising in such other State.

Article 11 INTEREST

1. Interest arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.
2. However, such interest may also be taxed in the other Contracting State in which it arises and according to the laws of that State, but if the recipient is the beneficial owner of the interest the tax so charged shall not exceed 5 percent of the amount of the interest.
3. Notwithstanding the provisions of paragraph 2, interest mentioned in paragraph 1 shall be taxable only in the Contracting State where the recipient of the interest is a resident if one of the following requirements is fulfilled:
 - a) the recipient thereof is the Government of a Contracting State, the Central Bank of a Contracting State or a political subdivision or local authority thereof; and banks wholly owned by Government; or
 - b) the interest is paid by any of the persons mentioned in subparagraph (a);
4. The term "interest" as used in the Article means income from debt-claims of every kind, whether or not secured by mortgage and whether or not carrying a right to participate in the debtor's profits, and in particular, income from government securities and income from bonds or debentures, including premiums and prizes attaching to such securities, bonds or debentures. Penalty charges for late payment shall not be regarded as interest for the purpose of this Article.
5. The provisions of paragraphs 1, 2 and 3 shall not apply if the beneficial owner of the interest, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the interest arises,

٣٨

through a permanent establishment situated therein, and the debt-claim in respect of which the interest is paid is effectively connected with such permanent establishment. In such case the provisions of Article 7, shall apply.

6. Interest shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is a resident of that State. Where, however, the person paying the interest, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment in connection with which the indebtedness on which the interest is paid was incurred, and such interest is borne by such permanent establishment, then such interest shall be deemed to arise in the State in which the permanent establishment is situated.
7. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the interest, having regard to the debt-claim for which it is paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

Article 12 ROYALTIES

1. Royalties arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.
2. However, such royalties may also be taxed in the Contracting State in which they arise and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the royalties is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 10% per cent of the gross amount of the royalties.
3. The term "royalties" as used in this article means payments of any kind received as a consideration for the use of, or the right to use, any copyright of literary, artistic or scientific work including cinematograph films, or films or tapes used for radio or television broadcasting, any patent, trade mark, design or model, plan, secret formula or process, or for the use of, or the right to use, industrial, commercial or scientific equipment or for information concerning industrial, commercial or scientific experience. The term "royalties" also include payments of any kind to any person in consideration for the rendering of any technical, managerial or consultancy services, if such services make available technical knowledge, experience, skills, know-how, or processes.
4. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the royalties, being a resident of a Contracting State, carries on business in the

other Contracting State in which the royalties arise, through a permanent establishment situated therein, and the right or property in respect of which the royalties are paid is effectively connected with such permanent establishment. In such cases the provisions of article 7 shall apply.

5. Royalties shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is a resident of that State. Where, however, the person paying the royalties, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment in connection with which the liability to pay the royalties was incurred, and such royalties are borne by such permanent establishment, then such royalties shall be deemed to arise in the State in which the permanent establishment is situated.

6. Where by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the royalties, having regard to the use, right or information for which they are paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Agreement.

Article 13

GAINS FROM THE ALIENATION OF PROPERTY (CAPITAL GAINS)

1. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of immovable property referred to in Article 8 and situated in the other Contracting State, may be taxed in that other State.
2. Gains from the alienation of movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State, including such gains from the alienation of such a permanent establishment (alone or with the whole enterprise), may be taxed in that other State.
3. Gains from the alienation of ships or aircraft operated in international traffic or movable property pertaining to the operation of such ships or aircraft, shall be taxable only in the Contracting State where the place of effective management is situated.
4. Gains from the alienation of shares of the capital stock of a company the property of which consists directly or indirectly principally of immovable property situated in a Contracting State may be taxed in that State.
5. Gains from the alienation of shares other than those mentioned in paragraph 4 representing a participation of at least 15 percent in a

company which is a resident of a Contracting State may be taxed in that State,

6. Gains from the alienation of any property other than that referred to in the preceding paragraphs, shall be taxable only in the Contracting State of which the alienator is a resident.

Article 14 Independent Personal Services

1. Income derived by an individual who is a resident of a Contracting State in respect of professional services or other activities of an independent character shall be taxable only in that State except in the following circumstances, when such income may also be taxed in the other Contracting State:
 - (a) If the individual has a fixed base regularly available to him in the other Contracting State for the purpose of performing his activities; in that case, only so much of the income as is attributable to that fixed base may be taxed in that other Contracting State; or
 - (b) If the individual's stay in the other Contracting State is for a period or periods amounting to or exceeding in the aggregate 183 days in any twelve-month period commencing or ending in the fiscal year concerned; in that case, only so much of the income as is derived from his activities performed in that other State may be taxed in that other State;
2. The term "professional services" includes especially, independent scientific, literary, artistic, educational or teaching activities as well as the independent activities of physicians, lawyers, engineers, architects, dentists and accountants.

Article 15 INCOME FROM EMPLOYMENT

1. Subject to the provisions of this Article and articles 16, 18 and 19, salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment shall be taxable only in that State unless the employment is exercised in the other Contracting State. If the employment is so exercised, such remuneration as is derived therefrom may be taxed in that other Contracting State.
2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment exercised in the other Contracting State shall be taxable only in the first-mentioned State if:

- a) the recipient is present in the other State for a period or periods not exceeding in the aggregate 183 days in any 12 month period commencing or ending in the fiscal year concerned; and
 - b) the remuneration is paid by, or on behalf of, an employer who is not a resident of the other State; and
 - c) the remuneration is not borne by a permanent establishment which the employer has in the other State.
3. Notwithstanding the preceding provision of this Article, remuneration derived in respect of an employment exercised aboard a ship or aircraft operated in international traffic by an enterprise of a Contracting State shall be taxable only in the Contracting State where the place of effective management is situated

Article 16 DIRECTOR'S FEES

Director's fees and other similar payments derived by a resident of a Contracting State in his capacity as a member of the board of directors of a company which is a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

Article 17 ARTISTS AND SPORTSMEN

1. Notwithstanding the provisions of Article 14, income derived by a resident of a Contracting State as an entertainer, such as a theater, motion picture, radio or television artist, or a musician, or as a sportsman, from his personal activities as such exercised in the other Contracting State, may be taxed in that other State.
2. Where income in respect of personal activities exercised by an entertainer or a sportsman in his capacity as such accrues not to the entertainer or sportsman himself but to another person, that income may, notwithstanding the provisions of Articles 7 and 14, be taxed in the Contracting State in which the activities of the entertainer or sportsman are exercised.
3. Income derived by a resident of a Contracting State from activities exercised in the other Contracting State as specified in paragraphs 1 and 2 of this Article shall be taxable only in that other State if the visit to that other State is supported wholly or mainly by funds of the first-mentioned Contracting State or its local authorities thereof, or takes place under a

cultural or sports agreement or arrangement between the Governments of the Contracting States.

Article 18 PENSIONS

1. Subject to the provisions of paragraph 2 of Article 18, pensions, annuities and other similar remuneration paid to a resident of a Contracting State in consideration of past employment shall be taxable only in that State.
2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, payments received by an individual being a resident of a Contracting State under the social security legislation of the other Contracting State shall be taxable only in that other State.

Article 19 GOVERNMENT SERVICE

1. (a) Salaries, wages and other similar remuneration, other than a pension, paid by a Contracting State or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or local authority shall be taxable only in that State.
- (b) However, such salaries, wages and other similar remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the services are rendered in that State and the individual is a resident of that State who:
 - (i) is a national of that State; or
 - (ii) did not become a resident of that State solely for the purpose of rendering the services.
2. (a) Any pension paid by, or out of funds created by, a Contracting State or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or local authority shall be taxable only in that State.
- (b) However, such pension shall be taxable only in the other Contracting State if the individual is a resident of, and a national of, that State.
3. The provisions of Articles 15, 16, 17 and 18 shall apply to salaries, wages and other similar remuneration, and to pensions, in respect of services rendered in connection with a business carried on by a Contracting State or a local authority thereof.

Article 20 STUDENTS

1. Payments which a student, business apprentice or trainee who is or was immediately before visiting a Contracting State a resident of the other Contracting State and who is present in the first-mentioned State solely for the purpose of his education or training receives for the purpose of his maintenance, education or training shall not be taxed in that State, provided that such payments arise from sources outside that State.
2. In respect of grants, scholarships and remuneration from employment not covered by paragraph 1, a student, business apprentice or trainee described in paragraph 1 shall, in addition, be entitled during such education or training to the same exemptions, relieves or reductions in respect of taxes available to residents of the State which he is visiting.

ARTICLE 21 TEACHERS AND RESEARCHERS

1. An individual who is or was immediately before visiting a Contracting State a resident of the other Contracting State and who, at the invitation of the Government of the first-mentioned Contracting State or under an official program of cultural exchange is present in that Contracting State for a period not exceeding 2 consecutive years solely for the purpose of teaching, giving lectures or carrying out research at such institution shall be exempt from tax in that Contracting State on his remuneration for such activity, provided that payment of such remuneration arises from sources outside that Contracting State.
2. The provisions of paragraph 1 of this Article shall not apply to income from research if such research is undertaken not in the public interests but for the private benefit of a specific person or persons.

Article 22 OTHER INCOME

1. Items of income of a resident of a Contracting State, wherever arising, not dealt with in the foregoing articles of this Agreement shall be taxable only in that State.
2. The provisions of paragraph 1 shall not apply to income, other than income from immovable property as defined in paragraph 2 of article 6, if the recipient of such income, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State

Independent personal services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the income is paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of article 7 shall apply.

Article 23 CAPITAL

1. Capital represented by immovable property referred to in Article 8, owned by a resident of a Contracting State and situated in the other Contracting State, may be taxed in that other State.
2. Capital represented by movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State, may be taxed in that other State.
3. Capital represented by ships and aircraft operated in international traffic and by movable property pertaining to the operation of such ships and aircraft, shall be taxable only in the Contracting State where the place of effective management is situated.
4. All other elements of capital of a resident of a Contracting State shall be taxable only in that State.

Article 24 ELIMINATION OF DOUBLE TAXATION

1. Where a resident of a Contracting State derives income or owns property (capital) which, in accordance with the provisions of this Agreement, may be taxed in the other Contracting State, the first mentioned State shall allow:
 - a) as a tax credit from the tax on the income of that resident, an amount equal to the income tax paid in that other State;
 - b) as a tax credit from the tax on property (capital) of that resident, an amount equal to the tax on property (capital) paid in that other State.
2. Such tax credit in either case shall not, however, exceed that part of the income tax or property tax, as computed before the tax credit is given, which is attributable, as the case may be, to the income or property (capital) which may be taxed in that other State.

Article 25
NON-DISCRIMINATION

1. Nationals of a Contracting State shall not be subjected in the other Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith, which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which nationals of that other State in the same circumstances, in particular with respect to residence, are or may be subjected.
2. The taxation on a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State shall not be less favorably levied in that other State than the taxation levied on enterprises of that other State carrying on the same activities. This provision shall not be construed as obliging a Contracting State to grant to residents of the other Contracting State any personal allowances, reliefs and reductions for taxation purposes on account of civil status or family responsibilities which it grants to its own residents.
3. Except where the provisions of paragraph 1 of Article 9, paragraph 7 of Article 11, or paragraph 8 of Article 12, apply, interest, royalties and other disbursements paid by an enterprise of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall, for the purpose of determining the taxable profits of such enterprise, be deductible under the same conditions as if they had been paid to a resident of the first-mentioned State. Similarly, any debts of an enterprise of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall, for the purpose of determining the taxable property of such enterprise, be deductible under the same conditions as if they had been contracted to a resident of the first-mentioned State.
4. Enterprises of a Contracting State, the capital of which is wholly or partly owned or controlled, directly or indirectly, by one or more residents of the other Contracting State, shall not be subjected in the first-mentioned State to any taxation or any requirement connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which other similar enterprises of the first-mentioned State are or may be subjected.

Article 26
MUTUAL AGREEMENT PROCEDURE

1. When a person considers that the actions of one or both of the Contracting State result or will result for him in taxation not in accordance with the provisions of this Agreement, he may, irrespective of the remedies provided by the domestic law of those States, present his case to the competent authority of the Contracting

State of which he is a resident or, if his case comes under paragraph 1 of Article 25, to that of the Contracting State of which he is a national. The case must be presented within three years from the first notification of the action resulting in taxation not in accordance with the provisions of the Agreement.

2. The competent authority shall endeavor, if the objection appears to it to be justified and if it is not itself able to arrive at a satisfactory solution, to resolve the case by mutual agreement with the competent authority of the other Contracting State, with a view to the avoidance of taxation which is not in accordance with the Agreement. Any Agreement reached shall be implemented notwithstanding any time limits in the domestic law of the Contracting State.
3. The competent authorities of the Contracting State shall endeavor to resolve by mutual agreement any difficulties or doubts arising as to the interpretation or application of the Agreement. If the difference still persists after six months, the case will be resolved by direct negotiations between the parties through diplomatic channels. They may also consult together for the elimination of double taxation in cases not provided for in the Agreement.
4. The competent authorities of the Contracting States may communicate with each other directly for the purpose of reaching an agreement in the sense of the preceding paragraphs.

Article 27 EXCHANGE OF INFORMATION

1. The competent authorities of the Contracting States shall exchange such information as is foreseeable relevant for carrying out the provisions of this Agreement or to the administration or enforcement of the domestic laws of the Contracting States concerning taxes covered by the Agreement insofar as the taxation thereunder is not contrary to the Agreement. The exchange of information is not restricted by Article 1.

Any information under paragraph 1 by a Contracting State shall be treated as secret in the same manner as information obtained under the domestic laws of that State and shall be disclosed only to persons or authorities (including courts and administrative bodies) concerned with assessment or collection of, the enforcement or prosecution in respect of, or the determination of appeals in relation to, the taxes referred to in paragraph 1, or the oversight of the above. Such persons or authorities shall use the information only for such purposes. They may disclose the information in public court proceedings or in judicial decisions. The competent authorities shall, through consultation, develop appropriate conditions, methods and techniques concerning the matters in respect of which such exchanges of

Information shall be made, including, where appropriate, exchanges of information regarding tax avoidance.

2. In no case shall the provisions of paragraph 1 be construed so as to impose on a Contracting State the obligation:

- a) to carry out administrative measures at variance with the laws and administrative practice of that or of the other Contracting State;
- b) to supply information which is not obtainable under the laws or in the normal course of the administration of that or of the other Contracting State;
- c) to supply information which would disclose any trade, business, industrial, commercial or professional secret or trade process, or information, the disclosure of which would be contrary to public policy (public order).

Article 28

DIPLOMATIC AGENTS AND CONSULAR OFFICERS

Nothing in this Agreement shall affect the fiscal privileges of diplomatic agents and consular officers under the general rules of international law or under the provision of special agreements.

ARTICLE 29

ENTRY INTO FORCE

- 1. Each of the Contracting States shall notify to the other through diplomatic channels the completion of the procedures required by its law for the entry into force of this Agreement. The Agreement shall enter into force on the first day of the second month following the month in which the latter of these notifications was received.
- 2. The provisions of the Agreement shall apply:
 - (a) With regard to taxes withheld at source, in respect of amounts paid on or after the first day of January next following the date upon which the Agreement enters into force; and
 - (b) With regard to other taxes, in respect of taxable years beginning on or after the first day of January next following the date upon which the Agreement enters into force.

Article 30
TERMINATION

This Agreement shall remain in force until terminated by one of the Contracting States. Either Contracting State may terminate the Agreement, through diplomatic channel, by giving notice of termination. In such event, the Agreement shall be deemed to be terminated after six months the notice of termination is given. In such event, the Agreement shall cease to have effect.

IN WITNESS WHEREOF the undersigned, being duly authorized thereto, have signed this Agreement.

Done at Caracas, Bolivarian Republic of Venezuela, on 16th May 2014, in duplicate in the English and Spanish languages, all texts being equally authentic.

For The Government of Palestine

For The Bolivarian Republic of
Venezuela


Riad Malki
Minister of Foreign Affairs


Elias Jaus Milano
Minister of Peoples Power for Foreign
Affairs